# روايات التاريخ الكبير للبخاري وبيان الراجح منها

أ. د. الشريف حاتم عارف ناصر العوني *

## ملخص البحث

كتاب التاريخ الكبير للإمام البخاري من أهم كتب التراجم، وعليه اعتمد المتقدمون والمتأخرون، وقد جاء هذا الكتاب من خلال عدة روايات عن المصنف، وكان للرواية الأخيرة مزية في كونها الرواية الأقرب إلى ما انتهى إليه المصنف وما ترجح لديه، وقد نص الشيخ المعلمي على إحدى هذه الروايات أنها الأخيرة إبرازًا، ولكن وجدت بعض الدلائل التي تشير إلى أن الرواية الأخيرة غيرها. فقمت بهذا البحث للتحقق من ذلك، ولبيان الرواية الأخيرة بالأدلة والشواهد، وبعد الانتهاء من البحث كانت نتائجه على النحو الآتي:

- أن (التاريخ الكبير) للبخاري له عدة روايات والاختلاف الموجود بينها صادر من البخاري نفسه.
- أن آخر روايات التاريخ الكبير للبخاري هي رواية ابن فارس، وأن رواية ابن سهل المقرئ أقدم أخذًا عن البخاري من رواية ابن فارس ، خلافا للمعلمي (رحمه الله) .
- الاعتماد على رواية ابن فارس سيؤدي إلى حلول بعض الإشكالات الموجودة في الروايات الأخرى.
- نتيجة هذا البحث تؤيد موقف الحافظ الخطيب البغدادي في مقابل نقد الشيخ المعلمي، رحمهما الله.

## Abstract

The great history book of Imam al-Bukhari is one of the most important books of translations, and accordingly the earlier and later scholars relied on this book. This book came through several narrations about the work. The novels are notable for the latter, but there have been some indications that the latter novel has changed. So I did this research to verify that, and to clarify the latest narration with evidence and evidence, and after completing the research, its results were as follows:

* جامعة أم القرى .

-Al-Bukhari's "The Great History" has several narrations, and the difference between them comes from al-Bukhari himself.
- That the last novel of the great history of al-Bukhari is the narration of Ibn Faris, and that the narration of Ibn Sahl al-Muqri is the oldest version of al-Bukhari from the narration of Ibn Faris, in contrast to al-Muallimi (may God have mercy on him).
Relying on Ibn Faris's narration will solve some of the problems found in other narrations.
- The results of this research support the position of Al-Hafiz Al-Khatib Al-Baghdadi in exchange for the criticism of Sheikh Al-Muallimi, may God have mercy on them.

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على إمام الأنبياء والمرسلين ، وعلى أزواجه أمهات المؤمنين ، وعلى ذريته إلى يوم الدين .

أما بعد : ففي هذا البحث الدقيق سوف أتحدث عن كتاب جليل ، بل من أجل كتب التراجم ، وهو (التاريخ الكبير) للإمام البخاري ، والذي هو أول كتاب في تراجم الرواة مرتَّبًا على حروف المعجم .

وسأقتصر في بحثي على التحقق من أمر أثاره الشيخ المحقق المدقق عبد الرحمن المعلمي اليماني (ت١٣٨٦هـ) خلال تحقيقاته ، وهو أمر متعلق ببيان آخر نسخةٍ من (التاريخ الكبير) رُويت عن الإمام البخاري ، لتكون هذه النسخة هي المرجَّحة عند التنازع والاختلاف في النقل عن البخاري .

ومسألتنا مبنيةٌ على ما هو معلومٌ من حال كتب التراث ، من جهة تَعدُّد إبرازاته وإخراجاته في كثيرٍ من الأحيان . إذ إن من ظواهر كتب التراث تعدد روايات بعضها عن مؤلِّفها نفسه ، فهي اختلافات صادرة من المؤلف لا من الرواة عنه ولا من النُّساخ . فكانت تلك الروايات بمثابة تعدد الطبعات في عصرنا ؛ إذ إن كثيرًا من المؤلفين يعودون إلى كتبهم بالتحسين والتصحيح والزيادة ، ثم يحدثون بالنسخة المصححة ، بما فيها من اختلافات عن النسخة الأولى . وقد يتكرر هذا الأمر مرة ثالثة ، ورابعة ، وربما مرات كثيرة ، كما حصل مع الموطأ للإمام مالك .

وهذه الإخراجات (والإبرازات) المتعدّدة من المهم أن تُدرس ، وأن يُعرف المتقدم منها من المتأخر ، وأن تُدرس أسبابها ، فلا يلزم أن يكون الاختلاف من باب التصحيح واختلاف الاجتهاد ، بل قد يكون من باب الاختصار فقط ، أو من باب تغيير منهج الكتاب ، أو من باب التحسين الذي لا يتضمن تَغيُّرَ اجتهادٍ ولا تخطيئًا لما سبق من المؤلف لنفسه .

وحتى الآن أجد أن غالب مشاهير المحققين لكتب التراث – فضلا عمن دونهم – مقصّرين في منهج تحقيقهم للكتب التي وصلتنا بعدة روايات ، فلا يحسنون التعامل معها والاستفادة منها، حتى ربما تعاملوا معها وكأنها نسخٌ مختلفةُ الناسخين ، وهي ليست كذلك، ولا يدرسونها ليبينوا سبب الاختلاف ، إلى غير ذلك من وجوه التقصير .

وقد نص الشيخ المعلمي على إحدى هذه الإبرازات أنها الأخيرة، وبعد تتبع الأدلة والدراسة تبين أن هناك ما يشير إلى أن الصواب على خلاف قوله رحمه الله.

**وتكمن المشكلة التي يريد البحث علاجها** في التحقق من صحة هذه الدعوى من خلال دراسة وافية عن هذه الروايات وأيها الرواية الأخيرة.وفق الخطة الآتية:

المقدمة: وتشمل أهمية البحث ومشكلته وخطته.

المبحث الأول: روايات التاريخ الكبير للبخاري.

المبحث الثاني: آخر روايات التاريخ الكبير أَخْذًا عن الإمام البخاري.

الخاتمة: وتتضمن النتائج والتوصيات.

الفهارس: فهرس المصادر والمراجع.

## المبحث الأول: روايات التاريخ الكبير

لا شك أن التاريخ الكبير للإمام البخاري قد رواه جمع كبيرٌ من الرواة، وبعد التتبع لروايات هذا الكتاب، فإن من أهم روايات (التاريخ الكبير) للإمام البخاري الروايات الآتية:

**الأولى: رواية ابن سهل المقرئ** : وعليها طُبع عامة التاريخ الكبير .

وابن سهل هو : أبو الحسن محمد بن سهل بن عبد الله ، وقيل في اسم جده : كُردي[1]، المقرئ ، البصري ثم الفسوي (نزيل فسا) .

قال عنه أبو الوليد الباجي: «مجهول» ، فتعقبه الحافظ ابن حجر في اللسان بقوله : «كذا قال ، وقد عرفه غيره ، وهو موثَّق»[٢].

وقد ترجم له ابن الجزري في طبقات القراء ، فقال : «محمد بن سهل بن عبد الله أبو الحسن البصري : نزل خراسان ، وكان يقرئ بها، قال الداني: "مقرئٌ متصدِّرٌ ، سمع محمد بن إسماعيل البخاري" . لا أدري على من قرأ ، ولا من قرأ عليه»[٣] .

**الثانية: رواية ابن فارس** : وبعض نسخ التاريخ الكبير المطبوع من روايته ، وبعضها قوبلت عليها

وابن فارس : هو أبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس الدَّلَّال النيسابوري (ت٣١٢هـ). ترجم له الخليلي في الإرشاد ، وذكر أن الحاكم النيسابوري روى من طريقه (تاريخ البخاري) [٤]، وقد روى له الحاكمُ من (التاريخ الكبير) في المستدرك[٥] وغيره ، وصحَّح له فيه[٦]، كما أنه من شيوخ ابن حبان في صحيحه[٧].

وترجم له السمعاني في الأنساب ، فقال : «كانت له ثروة ظاهرة وتجارة واسعة، فذهبت، فاشتغل بالدلالة بعد أن كان أقام ببغداد على التجارة سنين، وقد كان أنفق على العلم الأموال الكثيرة، سمع بخراسان محمد بن رافع ومحمد بن على بن الحسن بن شقيق والحسين بن عيسى البسطامي، وكان التمس من محمد بن إسماعيل البخاري ينزول داره ، فنزل عنده مدة ، وقرأ عليه كتاب التاريخ، من أوله إلى باب فضيل، وسمع بالعراق أبا سعيد الأشج وعمر بن شبّة وغيرهم ، روى عنه أبو بكر بن على الحافظ فمن بعده من شيوخنا ، ومات سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة بنيسابور، وسئل أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن الأخرم الحافظ عن محمد بن سليمان بن فارس، فقال: ما أنكرنا عليه إلا لسانه ، فإنه كان فحّاشًا»[٨] .

ولما ترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام ، قال : «وعنده نزل أبو عبد الله البخاري لما قدم نيسابور، فقرأ عليه من أول تاريخه إلى ترجمة فضيل»[٩].

وقد بيّن الخطيبُ البغدادي أن ما لم يسمعه ابنُ فارس من (التاريخ الكبير) للبخاري منه ، فقد أجازه به البخاري ، فقد قال في الكفاية : « قد كان أبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس النيسابوري سمع من محمد بن إسماعيل البخاري كتاب (التاريخ الكبير) ، غير أجزاءٍ يسيرةٍ من آخره ، فإنه لم يسمعها

، وأجازها البخاري له ، ثم روى ابن فارس الكتاب، وسمعه منه أبو الحسن علي بن إبراهيم المستملي المعروف بالنجاد[١٠]، سوى ذلك القدر الذي لم يسمعه ابن فارس من البخاري ، فإن المستملي أخذه عن ابن فارس إجازة أيضا . ثم روى المستملي ببغداد جميع الكتاب ، وسمعه منه كافة أهل العلم من أصحاب الحديث ، وكتبه عنه أبو الحسن الدارقطني وغيره بكماله ، وقرئ عليه ما في آخره إجازة عن ابن فارس عن إجازة البخاري له ذلك»[١١].

**الثالثة: رواية عبد الرحمن بن الفضل الفارسي الفسوي :**

وهي إحدى طرق العقيلي بـ(التاريخ الكبير) عن البخاري[١٢]، وكذلك الخطيب[١٣] ، وهو أحد طرق ثلاثة روى بها ابن خير الإشبيلي (ت٥٧٥هـ) تاريخ البخاري، وقد نسبه ابن خير في إسناده للكتاب ، فجاء اسمه عنده أَوْفَى تسميةٍ : «أبو محمد عبد الرحمن بن الفضل بن عبد الله بن محمد الفسوي»[١٤].

ويبدو أنه كان قد حدَّثَ بـ(التاريخ الكبير) عن البخاري في مكة ، فالعقيلي مكي ، كما أن راويه عند ابن خير الإشبيلي : مكيٌّ أيضا. ويؤكد ذلك ما جاء في معجم شيوخ أبي بكر ابن المقرئ (ت٣٨١هـ)[١٥] ، حيث قال : «حدثنا عبد الرحمن بن الفضل القصري، في مسجد الحرام، ثنا محمد بن إسماعيل البخاري ..»[١٦].

وقد وقف مُغُلْطاي (ت٧٦٢هـ) على نسخةٍ أصيلة من هذه الرواية ، وذكر أنها كُتبت عن أبي محمد عبد الرحمن بن الفضل الفارسي بمكة ، سنة ٢٩٣هـ . لكنه ذكر أنها كتاب (التاريخ الأوسط) للبخاري ، وليست (الكبير)[١٧]. ولا يمكن أن يشتبه الكتابان ببعضهما ؛ لأن (الكبير) مرتب على حروف المعجم ، وأما (الأوسط) فعلى تاريخ السنين . فيبدو إذن أن هذا الراوي كان قد روى الكتابين عن البخاري ؛ لأن العقيلي والخطيب وابن خير صرحوا أنه يروي الكبير ، وفي نقل الخطيب عنه ما يدل على أنه ينقل عن كتابٍ مرتب على الحروف ، مما يؤكد أنه (الكبير) .

**الرابعة: رواية الفضل بن العباس الصائغ :** وهي الرواية التي كانت عند ابن أبي حاتم الرازي عندما صنف (الجرح والتعديل) وعندما صنف كتابه الآخر الذي استدرك على البخاري أخطاء ، وسماه (بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في التاريخ) .

وهو الفضل بن العباس الصائغ الرازي ، المعروف بفضلك (ت٢٧٠هـ) : وهو أحد الحفاظ الثقات[١٨].

وقد تحدث الشيخ المعلمي عن روايته للتاريخ الكبير للبخاري ، ورجح أنها من أوائل إخراجات البخاري للتاريخ ، بناء على أن أكثر ما خُطئ فيه البخاري عند ابن أبي حاتم ، قد وُجد على الصواب في رواية ابن سهل وفي رواية ابن فارس[١٩] . والحقيقة أنه لولا نقل ابن أبي حاتم من هذه الرواية ، لما عرفنا عنها كثيرَ شيءٍ ؛ لأن الإسناد بها لم يتصل عند العلماء .

**ويقال : إن هناك راويًا خامسًا للتاريخ الكبير عن البخاري ، هو أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الثقفي السرّاج (ت٣١٣هـ)**[٢٠]، ولكن لم أجد دليلا يكفي لإثبات ذلك ، ذلك أن أبا العباس السراج هو نفسه له تاريخ للرواة ، وهو من تلامذة البخاري ، فلا يلزم أن يكون ما نُقل عنه عن البخاري مأخوذًا من (التاريخ الكبير) خاصة ، فقد يكون مما أخذه عن بعض مصنفات البخاري التي لم تصل إلينا ، بل قد يكون مما أخذه عنه رواية شفهية ، خاصة مع وجود العديد من نقوله عنه ليست موجودةً في التاريخ الكبير .

## المبحث الثاني: آخر روايات التاريخ الكبير أخْذًا عن الإمام البخاري :

وإنما الذي يهمنا من الروايات الذكورة في المطلب الأول : هما روايتا ابن سهل وابن فارس ؛ لأنهما هما الروايتان اللتان طُبع عليهما تاريخ البخاري ، ووُجدت بهما نُسخٌ خطية للتاريخ الكبير ، وهما النسختان اللتان تحدث الشيخ عبد الرحمن المعلمي (رحمه الله) عنهما محدِّدا زمن تأليفهما .

فقد ذكر الشيخ المعلمي في مقدمة تحقيقه لكتاب الخطيب البغدادي (الموضِّح لأوهام الجمع والتفريق) : أن رواية ابن سهل هي الإخراج الثالث والأخير للبخاري في تاريخه الكبير، وأن رواية ابن فارس هي الإخراج الثاني . لكن الشيخ المعلمي لم يذكر دليلا لذلك ؛ إلا أنه وجد بعض ما أخذه الخطيب البغدادي على البخاري من الأوهام في تاريخه (كما هو موضوع كتابه الموضح) هو على الصواب في المطبوع من (التاريخ الكبير) والذي عامته معتمد على نُسخ من رواية ابن سهل ، في حين أن الخطيب اعتمد نسخة ابن فارس ، كما بين إسناده بها في أول كتابه . فجعل الشيخ المعلمي ذلك

دليلا على تأخر نسخة ابن سهل عن نسخة ابن فارس ؛ إذ التصويب يؤهل النسخة المصوّبه أن تكون هي الأخيرة[٢١].

وهذا الاستدلال منقوض منقوض !

أولا : جاء في فاتحة التاريخ الكبير للبخاري بيانُ سنة سماع ابن سهل المقرئ من البخاري وموضع هذا السماع ، فقد جاء في إسناد الكتاب في فاتحته : «أخبرنا أبو الحسن محمد بن سهل الفسوى المقرئ قراءة عليه بفسا من بلاد فارس ، قال : حدثنا أبو عبد الله محمد بن اسمعيل بن ابراهيم البخاري الجعفي بالبصرة سنة ست واربعين ومائتين قال ..»[٢٢] .

وهذه صورة هذا التاريخ من نسخة كوبريلي المنسوخة سنة ٥٧٣هـ .

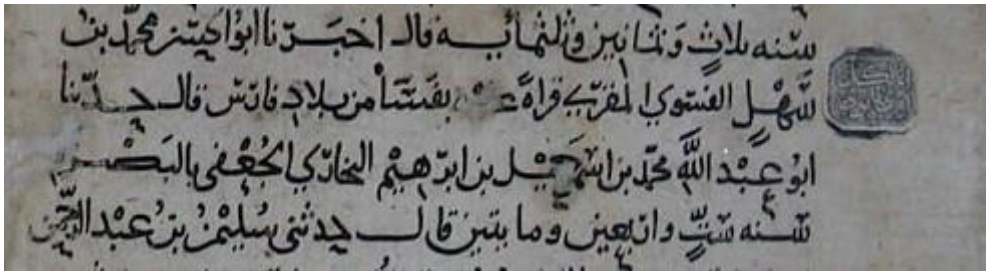

وقد سبق في ترجمة ابن فارس الدلّال أن سماعه للتاريخ الكبير من البخاري كان في نيسابور ، عندما نزل البخاري في بيته عند وصوله إليها . والمعروف أن للبخاري رحلتين إلى نيسابور : الأولى سنة ٢٠٩هـ وهو في نحو الخامسة عشرة من عمره ، أول خروجه للرحلة . والثانية : كانت سنة ٢٥٠هـ ، واستقر فيها خمس سنوات ، وهي رحلته الأخيرة التي استقر فيها بنيسابور ، وهي التي نشر فيها علمه ، وأخذ الناس عنه كتبه .

قال أبو عبد الله الحاكم: «أول ما ورد البخاري نيسابور سنة تسع ومائتين، ووردها في الأخير سنة خمسين ومائتين، فأقام بها خمس سنين يحدث على الدوام»[٢٣]. وقال الحاكم أيضا عن البخاري : «ورد نيسابور على كبر سِنّه ، وأقام بها خمس سنين ، إلى أن وقعت [الفتنة][٢٤] بينه وبين شيخ عصره محمد بن يحيى الذهلي ، ولولا ذلك لما خرج من نيسابور ، فقد كان سكنها»[٢٥] .

وظاهر هذه التواريخ وبلدان السماع : أن سماع ابن فارس للتاريخ الكبير كان بعد ابن سهل المقرئ بأربع سنوات على الأقل ، حيث كان سماع ابن سهل المقرئ سنة (٢٤٦هـ) ، بالبصرة ، وسماع ابن فارس الدلّال بعد سنة (٢٥٠هـ) بنيسابور .

ومع أن التاريخ كاف لإثبات تأخر رواية ابن فارس على رواية ابن سهل ؛ فإن أخبار رحلات البخاري تدل على أنه بعد وصوله إلى نيسابور لم يرجع إلى البصرة وإلى عموم مغرب خراسان ، وأنه ربما تجول في مدن خراسان وشمالها ، لكن لم يرد أنه رجع العراق والبصرة بعد سنة ٢٥٠هـ .

والغريب أن المعلمي غفل عن هذا الأمر تمامًا ، فلم يناقشه ، بل لم يُشر إليه أصلا ! وهو الذي حقق (التاريخ الكبير) للبخاري !!

نعم .. قد يُشكل على تاريخ سماع ابن سهل المقرئ الموجود في فاتحة روايته للتاريخ الكبير ما وقع في التاريخ الكبير من روايته من ذكر وفيات بعض الرواة توفوا بعد تاريخ السماع !

فقد وقع في التاريخ الكبير من رواية ابن سهل المقرئ التأريخُ لوفيات رواة كانت سنوات وفاتهم بعد سنة السماع : منهم من توفي سنة ٢٤٧هـ[٢٦]، ومنهم من توفي السنة التي تليها ٢٤٨هـ[٢٧] ، ومنهم من توفي سنة ٢٤٩هـ[٢٨] ،ومنهم من توفي سنة ٢٥٠هـ[٢٩] ، ومن توفي سنة ٢٥٢هـ [٣٠].

لكن هذا لا يُعارَضُ به تاريخُ السماع وموضعُه الصريح المذكور في مقدمة الرواية (وهو البصرة) ؛ لأن لتلك الوفيات توجيها قد تكرر مثلُه في بعض كتب التراجم ، وهو أن يكون تاريخ الوفاة زيادةً من راوي الكتاب ، وهو ابن سهل المقرئ ، أو من زيادات الراوي عنه ، وهو الحافظ الناقد أبو بكر أحمد بن عبدان بن محمد بن الفرج الحافظ الشيرازي (ت٣٨٨هـ) . وقد نص المعلمي نفسه على وجود زيادات محتملة من أحمد بن عبدان[٣١].

ونحو هذه الزيادات قد وقعت في بعض كتب التراجم ، وكان ينبغي على المحققين تمييزها عن أصل الكتاب ! كما وقع في (الطبقات الكبرى) لمحمد بن سعد ، وهي من زيادات تلميذه الحسين بن محمد بن عبد الرحمن بن فهم (ت٢٨٩هـ) ، راوي (الطبقات) عن شيخه مصنفها .

حتى إن ابن فهم قيّدَ وفياتٍ بعد وفات ابن سعد ، فقد توفي ابن سعد في ٤/ جمادى الآخرة سنة ٢٣٠هـ ، ومع ذلك فقد أُرِّخَ في طبقات ابن سعد لمن توفي بعد وفاته[٣٢]، حتى ربما زاد ترجمة

بتمامها[٣٣] ، بل إن الحسين ابن فهم ترجم لابن سعد مؤلف الطبقات نفسه في زياداته على الطبقات ، مؤرخا في هذه الترجمة لوفاته[٣٤]!

ومما يؤكد على الذهول الشديد الذي وقع للمعلمي في تحديد زمن روايات التاريخ الكبير: أنه في إحدى تعاليقه ما يبيّن أنه كان يتصور أن سماع ابن فارس من البخاري كان أثناء رحلةٍ قديمة جدا للبخاري ، ثم لما رحل إلى العراق بعدها سمع منه ابنُ سهل المقرئ نسخته الأخيرة.

ذلك أن البخاري قال في رواية ابن فارس في إسناده لحديث : «حدثنا الحسن بن شجاع عن أبي نعيم» ، وقال في رواية ابن سهل : «قال أبو نعيم» ، فذهب المعلمي إلى أن البخاري سمع الحديث أولا من الحسن بن شجاع ، فقيّده في التاريخ في أول الأمر كذلك ، ثم لما ورد بغداد سمع الحديث من أبي نعيم مباشرة ، فكتبه في نسخة ابن سهل كما استقر عليه أَخْذُه للحديث[٣٥]!!

وهذه من أعجب الدعاوى وأبعدها عن الصواب ! ذلك أن أبا نعيم من أكبر شيوخ البخاري وأقدمهم وفاة ، فقد توفي سنة (٢١٨ أو ٢١٩هـ) ، ولئن أقررنا بأن البخاري بدأ تصنيفه الصحيح منذ كان سِنُّه ثمانية عشر عاما بالمدينة النبوية المنورة ، كما جاء في خبر عنه[٣٦]، أي نحو سنة (٢١٢هـ) ، فهل يزعم المعلمي أن البخاري أنهى تصنيفه قبل لقائه بشيخه أبي نعيم ؟! بل حدّثَ به قبل وفاة أبي نعيم ؟! بل سمعه منه ابن فارس الدلال قبل وفاة أبي نعيم أيضا ؟!

وإذا كان ابن فارس قد توفي سنة (٣١٢هـ) ، وكان نزول البخاري في بيته وسماعه منه وهو رجل لا يقل عن الثلاثين عاما ؛ ليكون من أعيان نيسابور ليخصه البخاري بالنزول في داره : فمعنى ذلك أن عمر ابن فارس قد بلغ نحوا من مائة وثلاثين سنة أو تزيد !!

بل الحقيقة أن هذا الكلام من المعلمي غفلة شديدة عن ترجمة الإمام البخاري ورحلاته وحياته وتواريخ ذلك كله !!

وكَرَّرَ المعلمي نحو هذه الدعوى في موطن آخر ، مع شيخ آخر للبخاري ، واستطاع من خلال هذا الخلل أن يحدد آخر سنة يمكن أن يكون ابن فارس قد سمع فيها (التاريخ الكبير) من البخاري ، وأنه لا بد أن يكون قد سمعه من البخاري قبل سنة (٢٢٤هـ)[٣٧]، كذا قال بالحرف الواحد ! وكان ينبغي عليه أن يكون قبل سنة (٢١٩هـ) ، كما سبق !!

ومثل هذا الخطأ يشهد لتهافت تصور المعلمي عن تواريخ روايات (التاريخ الكبير) للبخاري ، وأنه كان في سبيل تأكيد دعواه فيها ربما ذهل عن الواضحات !

ثانيا : يقوم استدلال المعلمي على تحديد زمن رواية ابن سهل المقرئ وابن فارس الدلّال ، ودعواه بتقدم رواية ابن فارس وتأخر رواية المقرئ : على أن المعلمي يزعم بأن الصواب كان حليفَ رواية ابن سهل فيما خالفت فيه روايتُه روايةَ ابنِ فارس الدلّال ، مما يعني أن المتأخرة هي رواية ابن سهل المقرئ ، ولذلك صحّح البخاري ما كان قد أخطأ فيه في رواية ابن فارس.

والحقيقة أن هذا الاستدلالَ استدلالٌ ضعيفٌ لا يكفي وحده للقيام بذلك الترجيح الذي مال إليه ، حتى لو لم يوجد ما يعارضه ، فكيف مع وجود ما يعارضه كالتواريخ المقيّدة مما ذكرتُه آنفًا . كما أن هذا الاستدلال تُشكل عليه معطياتٌ تشهد لنقيضه، لم يتطرق إليها الشيخ المعلمي (رحمه الله) .

ونبدأ من خطأ منهجي وقع للشيخ في تقريره لهذا الاستدلال : حيث جعل ترجيحه للصواب هو ترجيح البخاري ، وبناءً عليه جعل ما صوّبه هو آخرَ ما استقرَّ عليه رأيُ الإمام البخاري !! وهذا خلل منهجي ، خاصة في أمور قوي فيها الاختلاف ، وللأئمة فيها اجتهادات متعدّدة ، وغالبها يخضع للترجيح الظني .

كيف .. وأكثر دعاوى المعلمي على أن رواية ابن سهل المقرئ هي التي حوت الصواب ، دعاوى مبنيةٌ على دلالة القَرْن[٣٨] المزعومة ، التي كنت قد نقضتها في مقال سابق بعنوان : منهج (التاريخ الكبير )للبخاري في الجمع والتفريق ، وبيّنتُ أنها قد تدل على نقيض ما يزعمه المعلمي ؟! وبنقضنا لتلك الدلالة التي ذكرها المعلمي تكون دلالة القَرْن هي نفسها دليلا على تأخر رواية ابن فارس عن رواية ابن سهل ، بمنهج المعلمي !

وأما كون دليله ليس كافيا ؛ فلأنه لا يتم الدليل حتى يبين لنا الشيخ المعلمي أن الصواب لم يقع مرة في رواية ابن فارس دون رواية ابن سهل ؛ لأن ذلك لو وقع في موطن واحد فقط فقد انتقض عليه أصل استدلاله ؛ لأنه سيبين أن التصويب قد يقع في النسخة التي زعم تقدمها وأن الخطأ قد يقع في النسخة التي زعم تأخرها.

وهذا ما وقع فعلا في عدة تراجم :

١- ترجمة : يزيد بن سنان الرهاوي ، في نسخة رواية ابن سهل عقد ترجمة ليزيد بن بيان[٣٩]، وهو تصحيف ، صوابه يزيد بن سنان ، ولذلك لم يعقد له ترجمة في رواية ابن فارس[٤٠].

وقد صرح المعلمي بإشكال هذه الترجمة عليه !

٢- وفي ترجمة (خلف بن المتئد مولى أشجع) في رواية ابن سهل ، وقع تداخل بين ترجمته وترجمة خلف بن خليفة الواسطي ، وجاءت على الصواب في رواية ابن فارس[٤١].

٣- وفي ترجمة (طلق بن حبيب العنزي) و(طلق البصري) ، ظاهر كلام الخطيب أنهما وقعتا مقرونتين في رواية ابن فارس ، كما يقول المعلمي نفسه . وهما ترجمتان لشخص واحد ، ولا ينازع في ذلك المعلمي[٤٢]. وباقتران الترجمتين في نسخة ابن فارس عند الخطيب ، اعتذر المعلمي للبخاري ، وأنه قرن بينهما تنبيهًا لقوة احتمال اتحاد الترجمتين.

أما رواية ابن سهل المقرئ المطبوعة فقد فرق البخاري بين الترجمتين ، فذكر بين الطلقين راويا آخر[٤٣]، وهذا خطأ وفق منهج المعلمي الذي كان كثيرا ما يحاكم إليه رواية ابن فارس ويزعم به تقدمها عن رواية ابن سهل .

فماذا قال المعلمي هنا ؟ لقد قال : «يظهر من هذا أن الترجمتين مقرونتان في نسخة الخطيب ، فأما التاريخ المطبوع فالجزء الذي فيه باب طلق طُبع عن نسخة واحدة ، والنُّسخ كثيرًا ما تختلف بالتقديم والتأخير ...» .

رحم الله المعلمي ! أسقط بهذا الكلام كل كلامه السابق ، فما دامت النسخ – وهي من رواية واحدة – تختلف كثيرا في التقديم والتأخير ، فأنّى له الاعتماد على القرن وعدمه لاستنباط منهج للبخاري ؟!

فضلا عن أن جزءا من الأخطاء التي زعم المعلمي أنها وقعت خطأ في رواية ابن فارس دون رواية ابن سهل ، وعليها بنى أن الصواب كان حليفا لرواية ابن سهل = لم يكن الأمر فيها كما زعم :

فمثلا : لما ذكر الخطيب أن البخاري فرق ترجمةً واحدة ، وجعلها ترجمتين[٤٤] ، وظن المعلمي أن التاريخ المطبوع (وهو من رواية ابن سهل) لم يترجم إلا ترجمة واحدة ، زعم أن هذا من التصحيحات التي استدركها البخاري في رواية ابن سهل . وبظنه هذا فقط سلّم بأن التفريق خطأ ، وأن البخاري قد

صحح هذا الخطأ ، ولولا ذلك لكان المعتاد من شأن المعلمي أن ينازع في التخطيء ، فإن لم يستطع .. نازع في الجزم بالتخطيء ، وأن الاحتمال لا يكفي للجزم بالتخطيء ، كما يقول دائما !!

لكن الواقع هو أن البخاري ترجم في رواية ابن سهل ترجمتين ، لكن وقع اختلافٌ أو تصحيفٌ في اسم أب الراوي (خالد وخُليد)[٤٥] ، وتَصَحُّفُ اسم الراوي هو ما أوهم المعلميَّ أن البخاري تراجع عن التفريق ولم يعقد ترجمتين !

وهكذا ربما نسب المعلمي الصواب إلى رواية ابن سهل ، وبحسب ترجيحه هو : ما زالت روايةُ ابن سهل على الخطأ الذي بيّنه الخطيب .

ثالثا : ومما يؤكد أن رواية ابن فارس كانت هي آخر روايات (تاريخ البخاري) وأنها تمثل آخر اجتهاداته : أنها هي النسخة التي كان أكثرُ اعتمادِ كبار الحفاظ عليها :

فهي الرواية التي اعتمدها الدارقطني في (المؤتلف والمختلف)، وأكثر النقل منها جدا[٤٦]، وأبو أحمد الحاكم الكبير[٤٧] ، وأبو عبد الله الحاكم النيسابوري[٤٨] ، والبيهقي[٤٩] ، وابن عبد البر[٥٠]، والخطيب البغدادي في عموم كتبه[٥١] ، وليس في (الموضح) فقط.

ويفعل الخطيب البغدادي ذلك ، ويختار هذا الاختيار ، رغم توفره على ثلاث روايات من التاريخ الكبير ، منها رواية ابن سهل المقرئ ورواية عبد الرحمن بن الفضل الفسوي . فلماذا يعتمد الخطيب رواية ابن فارس دون غيرها ؟!

بل كان الخطيب يقابل مواطن الإشكال بين النسخ ، مما يدل على أنه لم يكن له بها حق الرواية دون أن تكون له بها نسخ ، بل كانت له بها نسخ ، وصف الخطيب بعضها بالعتق :

كما فعل في الوهم السابع والثلاثين في (الموضح لأوهام الجمع والتفريق) ، حيث بيّن خطأً وقع في رواية ابن فارس الدَّلال ، أوهم التفريق بين صالح بن صالح بن مسلم بن حيان الثوري و صالح بن صالح بن حي الهمداني ، وهما واحد . ثم قال : « والوهم في هذا الفصل لا يلزم البخاري ؛ لأنه ذكر صالح بن صالح في كتابه على الصواب في فصل واحد . كذلك أخبرنا أبو أحمد عبد الوهاب بن محمد بن موسى الغُندجاني : أخبرنا أبو بكر أحمد بن عبدان بن محمد الشيرازي الحافظ بالأهواز ، في كتاب تاريخ البخاري ، قال : أخبرنا محمد بن سهل المقرئ حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري

، قال : "صالح بن صالح بن مسلم بن حيان الثوري، قال عبد الواحد : صالح بن صالح بن حي الهمداني : سمع الشعبي وأبا السفر وأبا معشر وعون بن عبد الله والقاسم بن صفوان ، روى عنه الثوري وابن عيينة . وهو والد علي والحسن الكوفي وهو من ثور همدان" .

(ثم قال الخطيب) وإنما حصل الوهم في رواية علي بن أبي إبراهيم بن الحسين المستملي المعروف بالنجاد عن أبي أحمد بن فارس الدلال عن البخاري[٥٢] ، وكان في كتابه : "قاله عبد الواحد" ، بزيادة هاء ، ورأى الناقل هذا الكلام مستقلا بنفسه مع ما قبله ، فجعل ما بعده استئنافَ كلامٍ وابتداءَ ترجمةٍ أخرى ، وفصل بينهما بدارة . كذلك رأيته في أصل شيخنا أبي الحسين محمد بن الحسين بن الفضل القطان عن المستملي ، وعليه عَوّل هبة الله بن الحسن الطبري ، فيما قاله ، فإنه كان سمع كتاب التاريخ من شيخنا ابن الفضل .

وقد روى أبو محمد عبد الرحمن بن الفضل بن عبد الله الفسوي عن البخاري في كتاب التاريخ هذا الفصل في ذكر صالح بن صالح بن حي كما رواه محمد بن سهل المقرئ عنه على الصواب»[٥٣] .

وفي الوهم الرابع والخمسين من (الموضح) يقول الخطيب البغدادي : « قال البخاري في باب الواحد من حرف القاف : "قرثع الضبي : وكان من قراء الأولين روى عنه علقمة بن قيس يروي عن سلمان" . ثم قال بعد عشرين اسما ذكرها : "قرثع : روى عنه سهم بن منجاب" . وساق له حديثا عن أبي موسى الأشعري .

وهذا والأول رجل واحد ، وهو قرثع الضبي . ولا نعلم أحدا سمى أباه ، حدث عن سلمان الفارسي وأبي موسى الأشعري وأبي أيوب الأنصاري ، روى عنه علقمة بن قيس وسهم بن منجاب وقزعة بن يحيى ، وكان مخضرما أدرك الجاهلية والإسلام ، وقُتل في خلافة عثمان شهيدا في غزوة بلنجر .

وقد نظرت في غير نسخة من النسخ العُتّق بتاريخ البخاري ، فلم أره ذكر القرثع إلا في موضع واحد . منها النسخة التي يرويها عبد الرحمن بن الفضل الفسوي عن البخاري ، فإنه ذكر الكلام الذي قدمنا سياقه في الفصل الأول ، لم يزد عليه .

وكذلك روى محمد بن سهل المقرئ عن البخاري الفصل الأول ؛ إلا أنه لم يقل روى عنه علقمة بن قيس لكنه ساق حديثا لعلقمة عن قرثع .

ويغلب على ظني أن ذكر قرثع الثاني والحديث التالي له كان في كتاب البخاري أو في كتاب أبي أحمد بن فارس مخرجا في حاشية الكتاب ، فنقله الكاتب إلى غير موضعه ، وجعل له ترجمة مستأنفة»[٥٤].

وفي هذا الموضع عدة مسائل تَرِدُ على المعلمي في تقريراته على تاريخ البخاري ودفاعه عنه في حاشية تحقيقه لموضح الخطيب :

الأول : أن بعض الخطأ الذي نُسب إلى ابن فارس هو من خطأ النُّساخ عليه ، وليس خطأه هو . فليس فيه دليل على تقدم روايته زمنًا على رواية ابن سهل ، وأن البخاري صوبها في رواية ابن سهل ؛ لأن روايته صواب وليست خطأ أصلا .

ومما يؤكد أن الخطأ ليس من رواية ابن فارس ، وإنما هو خطأ نسخي على روايته : أن ترجمة قرثع وردت عند ابن فارس وعند ابن سهل في (باب الواحد) من حرف القاف[٥٥] ، فلو كان البخاري يحسب أن في الرواة راويين يقال لهما قرثع ، لما ترجم لقرثع في هذا الباب أصلا ، الذي يخصه بمن لم يُعرف باسمه إلا واحد . مما يدل على أن هذا الخطأ لم ينتج من البخاري ، لا في أقدمِ روايةٍ عنه ، ولا في أحدث روايةٍ عنه .

الثاني : أن الخطيب كان يوازن بين ثلاث روايات عن البخاري : هي رواية ابن سهل ، ورواية ابن فارس ، ورواية عبد الرحمن بن الفضل . مما يعني : أنه لم يختر رواية ابن فارس لأنها هي الوحيدة التي لديه نُسَخًا وروايةً ، بل عنده الروايات الثلاث جميعا ، مما يعني أنه ما اختار رواية ابن فارس إلا لتميزها .

الثالث : أن الخطيب كان حريصًا على الاعتذار للبخاري ، ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، ولم يكن ليترك الرواية الأصوب بزعم المعلمي إلا لأنها هي الأحرى روايةً واعتمادًا ، وهي الإخراج الأخير .

وقال الخطيب في الوهم السادس والخمسين : «قال البخاري : "مسلم بن يسار المكي عن ابن عمر قاله ابن عيينة عن عمرو بن دينار وقال عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو" .

وذكر بعد هذا مسلم بن يسار الجهني ، ومسلم بن يسار مولى الأنصار ، ثم قال : "مسلم بن شكرة ، وقال بعضهم : مسلم بن سنكرة . قال الحميدي عن ابن عيينة هو مسلم بن يسار بن شكرة" .

قال الخطيب : وقول الحميدي عن ابن عيينة هو الصحيح : بإسقاط النون في سنكرة ؛ إلا أن صاحب ابن عمر الأول هو المعروف بابن شكرة ، والتفريق بين الكلامين وهم .

وقد روى عبد الرحمن بن الفضل الفسوي عن البخاري هذا الفصل مثل ما رواه عنه ابن فارس على الخطأ ، ورواه محمد بن سهل المقرئ عن البخاري على الصواب . أخبرناه أبو أحمد عبد الوهاب بن محمد الغندجاني : أخبرنا أحمد بن عبدان الشيرازي : أخبرنا محمد بن سهل المقرئ : حدثنا البخاري قال : مسلم بن يسار المكي عن ابن عمر قاله ابن عيينة عن عمرو بن دينار وقال عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن عمرو مسلم بن شكرة وقال بعضهم مسلم بن سنكرة وقال الحميدي عن ابن عيينة هو مسلم بن يسار بن سكرة»[٥٦].

وهنا يعود الخطيب إلى روايات تاريخ البخاري الثلاثة ، ويروي رواية ابن سهل (فهي من مروياته) ، بل يرجح ما فيها على الروايتين الأخريين ! فلم يكن تركه الاعتماد على رواية ابن سهل ، ولا اعتماده على نسخة ابن فارس؛ إلا لما تستحقه رواية ابن فارس من التقديم . ولو لم يرغب الخطيب في الإنصاف (وحاشاه) ، ما الذي يجعله هنا يرجع للنسخ والروايات ، ثم يرجح رواية ابن سهل .

وبذلك يظهر : أن ما رجحه الشيخ المعلمي (رحمه الله) من كون رواية ابن سهل المقرئ هي آخر الروايات عن الإمام البخاري كان ترجيحا مرجوحا ، والأرجح أن رواية ابن فارس الدلال أحدثُ منها أَخْذًا عن الإمام البخاري ، وهي التي كانت أكثرَ اعتمادًا من كبار النقاد الأقربِ عهدًا إلى البخاري .

## الخاتمة

١- أن (التاريخ الكبير) للبخاري له عدة روايات بينها اختلاف صادر من البخاري نفسه.

٢- أن آخر روايات التاريخ الكبير للبخاري هي رواية ابن فارس .

٣- أن رواية ابن سهل المقرئ أقدم أخذًا عن البخاري من رواية ابن فارس ، خلافا للمعلمي (رحمه الله) .

٤- تبين من خلال هذا البحث قوة موقف الحافظ الخطيب البغدادي رحمه الله في مقابل ما انتقده عليه الشيخ المعلمي رحمه الله.

# المصادر والمراجع

**المخطوطة وما لم يُطبع من الرسائل :**

١- التاريخ الكبير : للبخاري . نسخة مكتبة كوبريلي : تركيا . رقم (١٠٥٣) .

٢- تهذيب مستمر الأوهام : لابن ماكولا . تحقيق : حسان بن حسين بن محمد شعبان . رسالة دكتوراه : كلية الدعوة : جامعة أم القرى : مكة المكرمة . سنة ١٤٣٨هـ- ١٤٣٩هـ .

**المطبوعة :**

١-الإرشاد في معرفة علماء الحديث : للخليلي . تحقيق : د/ محمد سعيد بن عمر إدريس . الطبعة الأولى : ١٤٠٩هـ . مكتبة الرشد : الرياض .

٢-الأسامي والكنى : لأبي أحمد الحاكم . تحقيق : يوسف بن محمد الدخيل . الطبعة الأولى : ١٤١٤هـ . مكتبة الغرباء : المدينة المنورة .

٣-الاستيعاب في معرفة الأصحاب : لابن عبد البر . تحقيق : علي محمد البجاوي . مكتبة نهضة مصر : القاهرة .

٤-إكمال تهذيب الكمال : لمغلطاي بن قليج . تحقيق : عادل بن سعد ، وأسامة بن إبراهيم. الطبعة الأولى : ١٤٢٢هـ . الفاروق الحديثة : القاهرة .

٥-الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب : لابن ماكولا . تحقيق : المعلمي ونايف عباس . الطبعة الأولى : ١٩٦٢م إلى ١٩٦٧م . محمد أمين دمج : بيروت .

٦-الأنساب : للسمعاني . تحقيق : المعلمي وجماعة . الطبعة الأولى : ١٣٩٦هـ إلى ١٤٠٤هـ . مطبعة محمد أمين دمج : بيروت . تصوير مكتبة ابن تيمية : القاهرة .

٧-بيان خطأ البخاري : لابن أبي حاتم . تحقيق : المعلمي . دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن : الهند . تصوير دار الكتب العلمية : بيروت .

٨-تاريخ الإسلام : للذهبي . تحقيق : د/ بشار عواد معروف . الطبعة الأولى : ٢٠٠٣م . دار الغرب الإسلامي : بيروت .

٩-تاريخ بغداد : للخطيب : تحقيق : د/ بشار عواد معروف . الطبعة الأولى : ١٤٢٢هـ . دار الغرب الإسلامي : بيروت .

١٠-التاريخ الكبير : للبخاري . تحقيق : المعلمي . الطبعة الأولى : ١٩٩٤هـ إلى ١٩٧٨م . دار المعارف العثمانية : الهند . تصوير دار الكتب العلمية : بيروت .

١١-تهذيب مستمر الأوهام : لابن ماكولا . تحقيق : سيد كسروي حسن . الطبعة الأولى : ١٤١٠هـ . دار الكتب العلمية : بيروت .

١٢-زوائد رجال صحيح ابن حبان : د/ يحيى الشهري . الطبعة الأولى : ١٤٢٢هـ . مكتبة الرشد : الرياض .
١٣-سير أعلام النبلاء : للذهبي . تحقيق : حسين أسد ، وشعيب الأرناؤوط ، وبشار عواد، وجماعة . الطبعة الثانية : ١٤٠٢هـ إلى ١٤٠٥هـ . مؤسسة الرسالة : بيروت .
١٤-سيرة الإمام البخاري : للشيخ عبد السلام المباركفوري . تحقيق الدكتور عبد العليم البستوي . الطبعة الأولى : ١٤٢٢هـ . دار عالم الفوائد : مكة المكرمة .
١٥-الصناعة الحديثية عند الإمام البيهقي في كتابه شعب الإيمان : منى عبد الحكيم العسّة. الطبعة الأولى : ١٤٢٩هـ . دار النوادر : دمشق .
١٦-الصناعة الحديثية في السنن الكبرى : لنجم عبد الرحمن خلف . الطبعة الأولى : ١٤١٢هـ . دار الوفاء : المنصورة .
١٧-الضعفاء : للعقيلي . تحقيق : د/ مازن السرساوي . الطبعة الثانية : ١٤٢٩هـ . دار ابن عباس : المنصورة .
١٨-الطبقات الكبرى : لابن سعد . تحقيق : د/ علي محمد عمر . الطبعة الأولى : ١٤٢١هـ . مكتبة الخانجي : القاهرة .
١٩-غاية النهاية في طبقات القراء : لابن الجزري . تحقيق : ج. برجستراسر . الطبعة الأولى: ١٣٥١هـ . تصوير دار الكتب العلمية : بيروت .
٢٠-فهرسة ابن خير الإشبيلي . تحقيق : د/ بشار عواد معروف . الطبعة الأولى : ٢٠٠٩م. دار الغرب الإسلامي : بيروت .
٢١-الكفاية في معرفة أصول علم الرواية : للخطيب . تحقيق : د/ ماهر الفحل . الطبعة الأولى : ١٤٣٢هـ . دار ابن الجوزي : الدمام .
٢٢-لسان الميزان : لابن حجر . اعتنى به : عبد الفتاح أبو غدة . الطبعة الأولى : ١٤٢٣هـ. دار البشائر : بيروت
٢٣-مختصر تاريخ نيسابور للحاكم – اختصار أحمد بن محمد بن الحسن المعروف بخليفة النيسابوري . تحقيق : د/ بهمن كريمي . الطبعة الأولى : ؟ . كتبخانه ابن سينا : طهران .
٢٤-المدخل إلى علم السنن (وصوابه : إلى السنن الكبرى) : للبيهقي . تحقيق : محمد عوامة . الطبعة الأولى : ١٤٣٧هـ . دار اليسر : المدينة المنورة ، ودار المنهاج : جدة.
٢٥-المستدرك على الصحيحين : للحاكم . تحقيق : الفريق العلمي لموسوعة جامع السنة النبوية . الطبعة الأولى : ١٤٣٥هـ . دار الميمان : الرياض .
٢٦-المعجم : لابن المقرئ . تحقيق : عادل سعد . الطبعة الأولى : ١٤١٩هـ . مكتبة الرشد : الرياض .

٢٧-المنحة الإلهية في ترتيب معجم ابن المقرئ على الأبواب الفقهية . د/ صبري بن محمد عبد المجيد . الطبعة الأولى : ٢٠٠٦م . مطبعة العمرانية : الجيزة .
٢٨-المؤتلف والمختلف : للدارقطني . تحقيق : د/ موفق عبد الله . الطبعة الأولى : ١٤٠٦هـ . دار الغرب : بيروت
٢٩-موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد : د/ أكرم ضياء العمري . الطبعة الثانية : ١٤١٥هـ .دار طيبة : الرياض .
٣٠-الموضح لأوهام الجمع والتفريق : للخطيب البغدادي . تحقيق : المعلمي . الطبعة الثانية : ١٤٠٥هـ .دار الفكر الإسلامي .

## الهوامش

(١)كذا في ترجمته في لسان الميزان (٧/ ١٨٧رقم ٦٨٨٩) ، وكذا سُمي في إسناد عنوان كتاب البخاري (التاريخ الكبير): محمد بن سهل بن كردى (١/ ٢) . لكنه سُمي في أثناء الكتاب : محمد بن سهل بن عبد الله (١/ ٧٦، ١٤٤، ٢٠٨) (٣/ ٢٤١- ٢٤٢)، وكذلك ورد على لوحة إحدى النسخ الخطية : رواية محمد بن سهل بن عبد الله (١/ ٤٦٣) (٢/ ٣٩٩) .

(٢)لسان الميزان ((٧/ ١٨٧رقم ٦٨٨٩) .

(٣)غاية النهاية لابن الجزري (٢/ ١٥١ رقم ٣٠٥٣) .

(٤)الإرشاد للخليلي – منتخبه – (٣/ ٨٥٨- ٨٥٩) .

(٥)المستدرك (رقم ٥٣١٨، ٥٣٦٩، ٦١٢١، ٦١٣٧، ٦١٥٦، ٦٥٥٩) .

(٦)المستدرك (رقم ١٣٣٤) .

(٧)انظر زوائد رجال صحيح ابن حبان للدكتور يحيى الشهري (٤/ ٢١٦٧- ٢١٧١ رقم٥٥٨) .

(٨)الأنساب للسمعاني – مادة : الدَّلّال – (٥/ ٣٨٦) .

(٩)تاريخ الإسلام للذهبي (٧/ ٢٥٥) .

(١٠)هو علي بن إبراهيم بن عيسى النجاد أبو الحسن المستملي (ت٣٥٣هـ) ، وهو ثقة ، كما تجده في تاريخ بغداد للخطيب (رقم ٦١٢٧) .

(١١)الكفاية للخطيب – تحقيق الفحل – (٢/ ١٣١- ١٣٢) .

(١٢)صرح العقيلي بذلك في عدد من المواضع :

١- قال في ترجمة بشر بن نُمير ، بعد أن نقل كلاما للبخاري من الضعفاء له : «وقال في الكتاب الكبير:

"بشر بن نمير : مضطرب الحديث ، تركه عليٌّ" ، فيما أنبأ عنه عبد الرحمن بن الفضل عنه» ، الضعفاء (١/ ٣٩٤) .

٢-وقال في ترجمة الحجاج بن نُصير : « حدثني آدم بن موسى قال: سمعت البخاري قال: "الحجاج بن نصير أبو محمد الفساطيطي البصري عن شعبة : سكتوا عنه". حدثنا عبد الرحمن بن الفضل في الكتاب الكبير عن البخاري قال: "يتكلمون فيه"» ، الضعفاء (٢/ ١١١) .

٣-وقال في ترجمة النضر بن كثير السعدي : « وقال لنا عبد الرحمن بن الفضل ، عن البخاري في الكتاب الكبير : "النضر بن كثير السعدي : فيه نظر"» . (٦/ ١٧٧) .

([١٣])١٣.الموضح لأوهام الجمع والتفريق (١/ ١٠٢، ١٢٥، ١٦٦، ١٧٥) ، وسماه في الموضع الثاني : أبو محمد عبد الرحمن بن الفضل بن عبد الله الفسوي .

([١٤])فهرسة ابن خير (٢٦٥-٢٥٧ رقم٣٤١) .

([١٥])لا يُستغرب أن يروي أبو بكر ابن المقرئ عنه ، لأن المقرئ عالي السند ، وُلد سنة ٢٨٥هـ ، وبدأ بالسماع منذ سنة ٣٠٠هـ ، ومن شيوخه عددٌ من الآخذين عن البخاري ، كالدولابي وغيره .

([١٦])معجم ابن المقرئ (رقم ١٠٤٥) ، ومثله في ترتيبه المسمى : المنحة الإلهية في ترتيب معجم ابن المقرئ على الأبواب الفقهية للدكتور صبري بن محمد عبد المجيد (٢/ ٧٦٧ رقم ٥٥٨) .

([١٧])ونص كلامه بعد أن ذكر أنها من (التاريخ الأوسط) : «وهي نسخة كُتبت عن أبي محمد عبد الرحمن بن الفضل الفارسي بمكة سنة ثلاث وتسعين ومائتين، وقرئت عليه عن البخاري» ، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٥/ ٢١٩) ، وانظر أيضا (٤/ ٢٦٥) (٥/ ٣٦١) .

([١٨]) انظر : سير أعلام النبلاء للذهبي (١٢/ ٦٣٠) .

([١٩])انظر : كلام الخطيب البغدادي في الموضح لأوهام الجمع والتفريق (١/ ٧- ٨) ، ومقدمة تحقيق المعلمي لبيان خطأ البخاري لابن أبي حاتم (ج – ز) ، ومقدمة المعلمي لتحقيق موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ١١- ١٢)

([٢٠])انظر سيرة الإمام البخاري للشيخ عبد السلام المباركفوري – حاشية تحقيقه للدكتور عبد العليم البستوي – (١/ ٢٨٣) .

([٢١])انظر : مقدمة المعلمي لتحقيق موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ١١- ١٢) .

([٢٢])التاريخ الكبير (١/ ٣) .

([٢٣])سير أعلام النبلاء للذهبي (١٢/ ٤٠٤) .

([٢٤])تصحفت في المطبوع إلى : (الفترة) .

([٢٥]) مختصر تاريخ نيسابور للحاكم – اختصار أحمد بن محمد بن الحسن المعروف بخليفة النيسابوري – (٢٩) .

([٢٦])حسين بن عيسى أبو علي البسطامي مات سنة سبع وأربعين ومائتين، سمع عبد الصمد . (٢/ ٣٩٣).

([٢٧])محمد بن حميد أبو عبد الله الرازي سمع يعقوب القمي وجريرا، فيه نظر مات سنة ثمان وأربعين ومائتين. (١/ ٦٩) .

أحمد بن صالح أبو جعفر المصري مات في ذي القعدة سنة ثمان وأربعين ومائتين سمع ابن وهب وعنبسة بن خالد. (٢/ ٦) .

([٢٨])محمد بن أبي عون أبو بكر البغدادي واسم أبي عون محمد سمع يعقوب بن إسحاق وأبا قطن مات سنة تسع وأربعين ومائتين. (١/ ٢٢٦) .

محمد بن مرداس أبو عبد الله الأنصاري سمع عبد الله بن عيسى مات سنة تسع وأربعين ومائتين. (١/ ٢٤٩) .

محمد بن يحيى بن ضريس الكوفي مات سنة تسع وأربعين ومائتين. (١/ ٢٦٧) .

الحسن بن صباح بن محمد أبو علي البزار، بغدادي، مات سنة تسع وأربعين ومائتين في شهر ربيع الآخر يوم الإثنين. (٢/ ٢٩٥) .

عمرو بن علي بن بحر أبو حفص الصيرفي يقال: الفلاس البصري ، سمع يزيد بن زريع وبشرا ، مات سنة تسع وأربعين ومائتين. (٦/ ٣٥٥) .

([٢٩])عبيد بن أسباط بن محمد الهمداني، مات في ربيع الأول سنة خمسين ومائتين ، سمع اباه. (٥/ ٤٤٣) .

عبيد بن إسمعيل الهبارى أبو محمد القرشى الكوفى مات يوم الجمعة في ربيع الأول سنة خمسين ومائتين، اسمه في الأصل عبد الله ، سمع أبا معاوية وأبا أسامة. (٥/ ٤٤٢– ٤٤٣) .

عباد بن يعقوب الرواجني الكوفي، مات سنة خمسين ومائتين، سمع الوليد بن أبي ثور وعلي بن هاشم. (٦/ ٤٤) .

عمر بن محمد بن الحسن الأسدي الكوفي، سمع أباه، مات في شوال سنة خمسين ومائتين. (٦/ ١٩٢).

علي بن نصر بن علي بن نصر بن علي أبو الحسن الجهضمي البصري ، مات سنة خمسين ومائتين في شعبان، سمع عبد الصمد. (٦/ ٢٩٩) .

([٣٠])محمد بن بشار أبو بكر البصري بندار، مات في رجب سنة ثنتين وخمسين ومائتين سمع غندرا (١/ ٤٩)

زياد بن ايوب أبو هاشم الطوسي، سكن بغداد، سمع هشيما ومبشر بن إسماعيل، مات ببغداد سنة ثنتين وخمسين ومائتين، يقال له دلويه (٣/ ٣٤٥).

([٣١])قال المعلمي معلقا على عبارة في ترجمة مروان بن الحكم بن أبي العاص : «من (صف) ولعله من زيادة ابن عبدان فانه يروى هذا الكتاب عن محمد بن سهل بن كردى عن المؤلف محمد بن اسمعيل كما في صدر الجزء

الأول» . التاريخ الكبير (٧/ ٣٦٨) .

([٣٢]) فقد أرخ لمن توفي بعد ابن سعد بسنة : أي سنة ٢٣١هـ : مثل :

١- إبراهيم بن محمد بن عرعرة بن البرند (٩/ ٣٦٣) .

٢- خلف بن سالم المخرمي (٩/ ٣٥٨) .

٣- محرز بن عون بن أبي عون (٣٦٥/٩) .

٤- هارون بن معروف (٣٥٨/٩) .

ولمن توفي سنة : ٢٣٢هـ :

١- الحكم بن موسى البزاز (٩/ ٣٤٩) .

٢- كامل بن طلحة ((٣٦٧/٩) .

ولمن توفي سنة ٢٣٣هـ :

١- مصعب بن عبد الله (٩/ ٣٤٧) .

٢- العباس بن غالب الوراق ((٩/ ٣٦٦) .

ولمن توفي سنة ٢٣٤هـ :

١- زهير بن حرب بن أشتال النسوي (٩/ ٣٥٧) .

٢- سليمان ابن الشاذكوني (٣١١/٩) .

٣- عبد الله بن براد الأشعري (٨/ ٥٤١) .

٤- علي بن بري (٩/ ٣١١) .

٥- علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح ابن المديني (٩/ ٣١٠) .

٦- محمد بن أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم مولى ثقيف ((٩/ ٣٠٩) .

٧- محمد بن عباد المكي (٩/ ٣٦٢) .

٨- محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني (٥٣٨/٨) .

ولمن توفي سنة ٢٣٥هـ :

١- شجاع بن مخلد (٣٥٦/٩) .

٢- عبد الجبار بن عاصم (٩/ ٣٥٣) .

٣- عبد الرحمن بن صالح الأزدي (٩/ ٣٦٤) .

٤- عبد الصمد بن يزيد الصائغ الملقب بـ(مردويه) (٣٦٧/٩) .

٥- عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري (٩/ ٣٥٣) .
٦- علي بن الجعد (٩/ ٣٤٠) .
٧- محمد بن حاتم بن ميمون المروزي (٩/ ٣٦٣) .
٨- منصور بن بشير ابن أبي مزاحم (٩/ ٣٥٠) .
ولمن توفي سنة ٢٣٦هـ :
١- أحمد بن إبراهيم الموصلي (٩/ ٣٦٤) .
٢- إسماعيل بن إبراهيم بن معمر الهروي أبو معمر (٩/ ٣٦٢هـ) .
ولمن توفي سنة ٢٣٨هـ :
وهو : محمد بن بكار (٣٥٠) .

(٣٣)كترجمة عبد الصمد بن يزيد الصائغ الملقب بـ(مردويه) (٣٦٧/٩) ، موازنة بتاريخ بغداد للخطيب (١٢/ ٣٠٥) وغيره من مصادر ترجمة هذا الراوي .

(٣٤)الطبقات الكبرى (٩/ ٣٦٨) .

(٣٥)الموضح للخطيب – الوهم التاسع – (٣٢/١-٣٣) .

والواقع أن هذا الموطن يصلح دليلا على أن البخاري يستعمل (قال) فيما لم يسمعه ، وهو ما يعده بعضهم تعليقا ، وآخرون تدليسًا !

(٣٦)تاريخ بغداد للخطيب (٢/ ٧) .

(٣٧)الموضح للخطيب – الوهم الخامس عشر – (١/ ٥١) .

(٣٨)مقصود المعلمي ومقصودنا بـ(قَرْن) التراجم : هو إيراد ترجمتين متتابعتين دون أن يفصل بينهما ترجمةٌ أو تراجمُ أخرى . فعندما يترجم البخاري لراوٍ ، ثم يتبعه مباشرة بترجمة أخرى : هذا هو القَرْنُ والاقتران.

(٣٩)التاريخ الكبير (٨/ ٣٢٢ رقم٣١٧٢) .

(٤٠)انظر التاريخ الكبير (رقم٣٢٢٥، ٣٢٢٨) ، مع الموضح وتعليق المعلمي (١/ ١٩٩) .

(٤١)التاريخ الكبير – وتعليق المحقق – (١٩٤/٣) .

(٤٢)كما تجده في الموضح للخطيب – الوهم ٤٠- (١/ ١٣٠) .

(٤٣)التاريخ الكبير (٤/ ٣٥٩رقم ٣١٣٨، ٣١٤٠) .

(٤٤) انظر الموضح للخطيب – الوهم ٣٦- (١/ ١٢٢- ١٢٤) .

(٤٥)انظر ترجمة شباك بن خالد الأزدي في التاريخ الكبير (٤/ ٢٦٩ رقم ٢٧٦٨) ، وترجمة شَبّاك بن عائذ القيسي

(٤/ ٢٧٠ رقم ٢٧٧١) ، موازنةً بتهذيب مستمر الأوهام لابن ماكولا – المطبوع – (٣٠١– ٣٠٣) – والرسالة العلمية بتحقيق د/ حسان شعبان ، وبإشرافي – (رقم٢٩٥) ، والإكمال لابن ماكولا ٥/ ٢٨) .

([٤٦])انظر الكفاية للخطيب – تحقيق الفحل – (٢/ ١٣١– ١٣٢) ، ومقدمة تحقيق كتاب الدراقطني للدكتور موفق بن عبد الله (١/ ١٠١– ١٠٢) ، وفهارس الكتاب – فهرس مصادر المؤلف – (٥/ ٢٥٦١) .

([٤٧])في كتابه الأسامي والكنى – انظر مقدمة تحقيقه – (١/ ١١٣– ١١٤) .

([٤٨])انظر : الإرشاد للخليلي – منتخبه – (٣/ ٨٥٨– ٨٥٩)

([٤٩])يرويه عن أبي بكر محمد بن إبراهيم بن أحمد الفارسي ، عن أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن إسحاق بن جعفر بن إسحاق الأصبهاني عن ابن فارس به . انظر : المدخل إلى كتاب السنن للبيهقي – تحقيق: محمد عوامة – (رقم ١٨٨– ١٨٩، ٢٤٧، ٢٥٣، ٢٩٤) ، والصناعة الحديثية في السنن الكبرى لنجم خلف (٦١٩) ، والصناعة الحديثية في شعب الإيمان لمنى عبد الحكيم العَسّة (١٠٦– ١٠٧) .

([٥٠])الاستيعاب لابن عبد البر (١/ ٢٢– ٢٣) .

([٥١])انظر موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد للدكتور أكرم العمري (٣٤٧– ٣٤٨) .

([٥٢])فالخطأ من النجاد راوي التاريخ الكبير عن ابن فارس ، وليس من ابن فارس .

([٥٣])الموضح للخطيب (١/ ١٢٤– ١٢٥) .

([٥٤]) الموضح للخطيب (١/ ١٦٥– ١٦٦) .

([٥٥])التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٥) .

([٥٦])الموضح للخطيب (١/ ١٧٤– ١٧٦) .